

وما جعله يستحدث أذاناً آخر للجمعة خارج المسجد ، لينبه الناس للصلاة ،
لأن المدينة قد اتسعت ، وأصبحت الحاجة تدعو إلى هذا .

وهو ما جعل علياً يضمن الصناعات كما سنذكر فيما بعد .

وما جعل التابعين يميزون تسعير السلع عند الحاجة ، مع أن النبي ﷺ امتنع
عن التسعير في زمنه . قائلًا : « إن الله هو المسعر القابض الباسط » (١) .

وهو ما ذهب إليه جمع من الفقهاء ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته
(الحسبة) ، وابن القيم في (الطرق الحكيمة) .

وهو ما جعل المحققين في المذاهب المتبوعة : يقررون هذه القاعدة الذهبية
الجليلة : أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان ، والحال والعرف .

وإنما قالوا ذلك ، حتى لا يجمد بعض العلماء على أقوال معينة قילت في زمن
معين ، وبيئة معينة ، ولم تعد محققة لمقاصد الشريعة لتغير الزمان أو المكان أو
الإنسان .

وقد دللنا على صحة هذه القاعدة من القرآن ، والسنة ، وهدي الصحابة ، في
رسالتنا : (عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية) .

وفي هذا كتب المحقق ابن القيم في مقدمة فصله النافع في (إعلامه) عن (تغير
الفتوى) مؤكدًا أن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد - في المعاش
والمعاد - وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها . فكل
مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى
المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث : فليست من الشريعة في شيء ، وإن أدخلت
فيها التأويل (٢) .

إن إحدى الآفات الكبرى التي تواجهها الساحة الإسلامية اليوم ، وتعطي
أسلحة فعالة لجماعة العلمانيين والمتغربين ، وتشوش على الفكر الإسلامي المستقيم ،
والعمل الإسلامي السليم : هي هذه الفئة التي ليس لها أدنى حس بفقه المقاصد ،

(١) رواه أبو داود في البيوع عن أنس (٣٤٥١) ، ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي ، كما
في صحيح الجامع الصغير (١٨٤٦) .

(٢) انظر إعلام الموقعين ، ج ٣ / ١٤ . ط السعادة .